ندوة زراعية

كيف تستطيع مصر أن توفر حاجاتها من اللحوم ...؟

« دعت جمعية خريجي المعاهد الزراعية إلى ندوة زراعية انعقدت يوم ١٣ مارس سنة ١٩٥٦ بالنادي الزراعي لمناقشة هذا الموضوع وقد اشترك في هذه الندوة السادة المهندسون الزراعيون: عمر طراف ، الدكتور عبد الرزاق صدقي ، الدكتور عباس الإتربي ، الدكتور علي أحمد مرهاد ، الدكتور نبيه صلاح ، الدكتور حيدر عون . وفيما يلي آراء السادة الذين تناولوه بالبحث والدراسة » المحرر

كلمة الافتتاح : للسيد المهندس الزراعي عمر طراف

زملائي :

إنه من نافلة القول أن نقرر أن الزراعة وما يتصل بها من صناعات هي عماد الثروة القومية ، ولذا كان على الزراعيين وزملائهم البيطريين واجب ضخم ، واجب العمل على زيادة الثروة القومية ، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للشعب .

وعلى جمعية الخريجين وهي تضم صفوة منهم ، بل تمثلهم جميعاً الواجب الأول في تنبيه الأذهان إلى مشكلات الساعة في الزراعة بتنظيم الدراسات لهذه المشكلات ، وتوفير أسباب البحث والمناظرة للوصول إلى حلها .

ولكن مع الأسف حد من نشاطها الثقافي والعلمي ضيق المكان وانتظار المبنى الجديد الذي أرجو أن نجد في رحابه المكان اللائق بمجمعكم الموقر .

وموضوع الليلة هو أحد موضوعات الساعة ، فاللحوم وكيف نوفرها للشعب مسألة تشغل بال المسئولين من أهل الزراعة والتموين ، وسنستمع الليلة ولا شك لآراء قيمة تعاون على حل هذه المشكلة من السادة المتحدثين ، وسيفتتح الكلام السيد / النقيب الدكتور عبد الرزاق صدقي وزير الزراعة .

رأى السيد المهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى

سيدى رئيس الندوة ، سادتى الزملاء :

لاشك أن موضوع الندوة هذه الليلة من أهم موضوعات الساعة ، وهو فى الوقت نفسه من أكثرها تعقيدا وتضاربا فى الرأى والتفكير ، ولهذا كان لقيام جمعية خريجى المعاهد الزراعية بهذه الندوة أهمية خاصة، لجلاء التفكير فى هذا الموضوع الهام .

إنه لكى نبحث « كيف تستطيع مصر أن توفر كفايتها من اللحوم » يجب أن نذكر شقين : الشق الأول هو أهمية وضرورة توفير كفاية مصر من اللحوم، والشق الثانى هو : هل تستطيع مصر أن توفر كفايتها من اللحوم ؟ وهل واجبا أن توفر كفايتها من اللحوم من الإنتاج المحلى ؟ . . ثم كيف يكون ذلك ؟ أما عن الشق الأول فالذى لا شك فيه أن مصر تحتاج إلى توفير كميات كبيرة من اللحوم لكى توفر للمواطن حاجته من هذه المادة الرئيسية ، خصوصاً إذا علمنا أن غذاء المواطن المصرى يفتقر إلى البروتين الحيوانى بدرجة كبيرة .

هذا طبعاً إذا اعتبرنا أن استهلاك اللحوم يسير على قدم المساواة بين المواطنين جميعاً ، وهو ليس واقع الحال ، ولكن هـــذا المتوسط النظرى أقل ما يجب أن يكون عليه الاستهلاك ، والمعروف قطعاً أن متوسط استهلاك الفرد من اللحوم فى المدينة يفوق كثيراً جداً متوسط استهلاك الفرد فى الريف ، وسبب ذلك ليس عدم توفر اللحوم ، بل هو الفقر ، لأنه حتى لو توافرت اللحوم ما استطاع هؤلاء الأفراد بدخلهم المحدود وبقوتهم الشرائية المنخفضة الحصول على مايحتاجون إليه من اللحوم .

إن الشق الأول كما قلت هو عملية الاستهلاك ، وأرجو أن يكون من نصيب بعض الزملاء فى الندوة تناول هذه النقطة ، وهى النقطة الاستهلاكية . . هل حقيقة يتناول المصرى أقل مما يحتاج إليه من اللحوم ؟ وإذا ما خصصنا المدينة فهل نصيب الفرد فيها يتناسب مع احتياجاته ؟ إننا نعلم قطعاً أنه أكثر بكثير جداً من المتوسط النظرى العام ، وأكثر بكثير جداً من نصيب الفرد فى الريف ، فهل لو توفرت اللحوم تكون نتيجة ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد مع بقاء القوة الشرائية

على ماهى عليه ؟ وإلى أى حد يجب تخفيض سعر اللحم، أو إلى أى حد يجب رفع القوة الشرائية حتى يستطيع غير القادرين الآن الحصول على حاجتهم من اللحوم ، أو أى السبيلين يمكن تحقيقه ، أو إلى أى حد يمكن تحقيق كليهما .

هذه هى النقطة الأولى، وهى النقطة الاستهلاكية ، وتأتى بعد ذلك النقطة الاقتصادية:

لا شك أن هدف الزراعة فى مصر ، إلى جانب توفير حاجات المواطنين من غذاء وكساء ، أن تكون دعامة رئيسية من دعامات الاقتصاد القومى ، أى أننا يجب أن ننظر إلى الزراعة على أنها المصدر الرئيسى للدخل القومى وللدخل الفردى، يضاف إلى هذا أنها المصدر الرئيسى لإيجاد العمل لهذه الكثرة من السكان المتزايدين باطراد على نطاق كبير ، إذ لا نستطيع أن ننظر إلى الزراعة على أنها مجرد مجال لتوفير الحاجيات الاستهلاكية المحلية للمواطنين ، بل علينا أن تؤدى الدور الرئيسى فى دعم الاقتصاد القومى وفى تنمية الدخل الفردى والدخل القومى .

على هذا الضوء يجب أن ننظر إلى الزراعة وإلى الإنتاج الحيوانى ، ومن هذه الزاوية يجب أن نقارن أولا بين الإنتاج الحيوانى وإنتاج محاصيل الحقل ، ثم بين رفع الإنتاج الحقلى وبين رفع الإنتاج الحيوانى ، إذ أنه بالنسبة لمصر فى الوقت الذى تزدحم بالسكان ، وتطرد زيادة هؤلاء السكان ، نجد أنه يقابل ذلك جمود أو ما يشبه الجمود فى ثبات مساحة الرقعة الزراعية .. ومعنى هذا أن سبيلنا الرئيسى فى زيادة الدخل من الزراعة واستخدامها فى تنمية الاقتصاد القومى يجب أن ينبنى إلى حد كبير على ما أسميناه بالبناء الرأسى ، وهو زيادة الكفاية الإنتاجية للحوم من الأراضى الزراعية .. وعند ذلك تبدو لنا فكرة أن إنتاج الألبان يفوق بكثير من الناحية الاقتصادية إنتاج اللحوم ، وإذ ذاك يبدو بالنسبة للنظرة الاقتصادية أننا نهدف من الإنتاج الحيوانى فى مصر إلى إنتاج اللبن ، وأننا نعتبر إنتاج اللحوم إنتاجا ثانوياً للبن ، وأننا نستكمل حاجة البلاد ـ إذا بدا لنا ذلك ـ بعد إنتاج أقصى كمية من اللحم كإنتاج ثانوى للبن ـ بالاعتماد على الاستيراد . وبهذا يبدو الأمر واقعياً واضحاً وأمثلته كثيرة فى كثير من بلاد العالم، فإن إنتاج اللحوم ينتشر ويزدهر حيث يكون إنتاج المراعى رخيصاً، والأرض رخيصة ، والانتاج الزراعى من طراز الزراعات الواسعة ، بينما فى الأراضى الضيقة . . الأراضى الخصبة

وأراضى الرى بصفة خاصة يكون الإنتاج الاقتصادى الأساسى فيها هو إنتاج اللبن . مثال ذلك أنه فى أمريكا يكثر إنتاج اللحوم فى البلاد ذات المراعى الرخيصة وفى الأراضى الواسعة الفقيرة كمناطق تكساس كلها أو أغلبها ، بينما فى منطقة مثل دسكونسن حيث الأرض غنية والرى صناعى ، نجد أن الاعتماد الرئيسى يقع على إنتاج اللبن ، وهذا ينطبق إلى درجة كبيرة على مصر ، ولهذا نرى أن يكون الإنتاج الحيوانى الأساسى هو إنتاج اللبن ، وأن يكون اللحم ثانويا أو فرعيا ، ومن أجل ذلك نعمد إلى تربية الحيوانات أو الماشية المزدوجة الغرض ، والتى تنتج أساسيا اللبن وتنتج اللحوم بصفة فرعية أو ثانوية . وأمثلة ذلك كثيرة مثل ماشية H. S. F. الهولندى Red Danish وغير ذلك من السلالات التى تربى فى مناطق تتبع ما نرى أن نتبعه فى مصر ، فتكون التربية أساسيا لإنتاج اللبن ، ويكون اللحم إنتاجا ثانويا .

ونجد أن هولندا مثلا تعتمد اعتماداً أساسيا على ماشية اللبن ، وتنتج اللحوم التى تحتاج إليها من هذه الماشية ذاتها . ولا توجد فى هولندا أى سلالة أخرى خاصة باللحوم ، وهذا بالضبط ما يحدث فى الدانمارك ، أما سلالات اللحوم فتوجد فى بلد كاستراليا والأرجنتين وتكساس فى أمريكا ، وهذه كما قلت تختلف ظروفها اختلافا بينا عن ظروف مصر .

يأتى بعد ذلك دور الحيوانات الأخرى غير الماشية ، وهى الضأن والدواجن والأسماك ، وهذه لحسن الحظ سلالاتها لا تستغرق الكثير من رأس المال ودوراتها وسرعة تكاثرها أكثر منها فى الماشية .

ولهذا كان علينا أن نعتمد على الأغنام فى إنتاج الضأن ، خصوصا أن فى بلدنا رغبة كبيرة وميلا أكثر للحم الضأن مع ملاحظة أن هناك تغييراً تدريجياً فى هذه الرغبة ، ذلك أن الأغنام تصلح أن تكون مصدراً طيباً لإنتاج اللحوم يضاف إلى ذلك أنها تؤثر فى تحسن متوسط نوع الصوف وكميته ، وهذا ليس محصولا رئيسياً عندنا ، ويمكن لتحقيق ذلك اتباع عملية التهجين التى تزيد من كميات الضأن الناتجة .

أما موضوع الدواجن فهو أيضاً موضوع يمكن أن يكون منبعاً كبيراً

من منابع اللحم والبروتين الحيوانى فى صورة اللحم والبيض ، ويمكن أن يستكثر بسرعة كبيرة ، وكان العائق الأكبر دون ذلك هو تفشى الأمراض وسرعة انتشارها وقلة مكافحتها ، ولذلك كان العامل الرئيسى هو إيجاد مقاومة : ومقاومة هذه الأمراض تكون بتحسين الطيور ثم بتشجيع تنمية التفريخ والتكاثر، وكانت نتيجتها على النحو الذى يفسره ويوضحه أحد زملائى فى ندوة الليلة ، ويمكن الآن مضاعفة ذلك أضعافا مضاعفة .

والمصدر الثالث هو الأسماك ، وهى أيضاً تكوّن مصدراً رئيسياً كبيراً خصوصاً أن مصر تتمتع بشاطىء طويل جداً ، تضاف إليه المساحات الكبيرة من البحيرات والمياه الداخلية كذلك .

والمشروعات الآن تقوم وتتجه نحو تنمية هذه الثروة إلى أقصى حد مستطاع .

ويمكن إذن أن نلخص الموقف فيما يلى :

أولا — إنه قد يقال إن مصر لاتستطيع أن تستوعب كميات كبيرة من اللحوم، وهذه نقطة جديرة بالدراسة على أساس واقعى ، فبعمل الحساب على ضوء ما يلزم الفرد من المستهلكين الحقيقيين فى مصر ، وهل القدر الذى يتناوله هو الكمية المناسبة أم لا ؟ ثم هل يستطيع بقية الأفراد استيعاب كميات متزايدة من اللحوم بدخلهم الحالى وبقوتهم الشرائية الحالية ، أم أنه يجب أن ننمى هذه القوة الشرائية ، وأن نعمل للحصول على لحوم رخيصة حتى يستطيع ذوو الدخول القليلة الحصول على شراء هذه اللحوم ، إذ لا فائدة من توفير مادة لا يستطيع المواطنون شراءها لارتفاع أسعارها ، وإذن فلا بد من خفض ثمنها إلى أقصى حد ممكن لتتمشى مع مستوى القوة الشرائية الحالية أو ترفع القوة الشرائية ، وهذا هو الجزء الأول من البحث .

ثانيا — بالنسبة للناحية الاقتصادية ، أرى أنه خير لمصر أن تكون بلداً لإنتاج الألبان أساسياً ، وأن يكون إنتاج اللحوم فيها ثانوياً ، فتكون سلالات الماشية بها من ذات الحجم الكبير الذى ينتج كميات كبيرة من اللحم كهولاندا والدانمارك ، وقد نستطيع من هذا الطريق توفير ما تحتاج إليه البلاد من لحوم

بطريقة اقتصادية خصوصا باستخدام سلالات اللبن الكبيرة الحجم فى مناطق الدلتا الشمالية كالفريزيان وشورتهورن اللبن .

ثالثا — إننا نلجأ إلى المصادر الثلاثة الأخرى التى ذكرتها ، وهى الضأن والدواجن والأسماك كبرنامج سريع سهل التناول ، خصوصاً فى ضوء المشروعات الحديثة ، لكى نسد جزءاً كبيراً من الحاجيات التى قد تتضح من البحث ، وفى مستوى من الأسعار يكون فى متناول القوة الشرائية المنخفضة .

وقد قامت الوزارة بمشاريع عدة فى هذه الاتجاهات ستكون موضوع حديثه الزملاء الآن .

رأى السيد المهندس الزراعى عمر طراف

سادتى الزملاء :

من الواضح أن الناتج المحلى من اللحوم يقصر عن حاجة الطلب المتزايد على استهلاكها . والسبب الرئيسى هو قلة المراعى واستغلال الأراضى فى الإنتاج النباتى ، لسهولته نسبياً مع وفرة إيراده وعاجل تحصيله .

وكان على المسئولين عن تموين البلاد مواجهة هذه المشكلة بوسائل حلها السريع ، لأنه لايخفى ما للحوم من أهمية فى الغذاء ، فهى لاغنى عنها فى رفع مستوى الشعب صحياً ، بل معنويا ، لأن المشكلة ليست مجرد توفير اللحوم للمقتدرين فحسب ، بل توفيرها بأسعار يستطيعها عامة الشعب .

وتزداد أهمية المشكلة إذا علمنا أن نقص اللحوم يزداد حدة بازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة .

ومن الجلى أن أقصر السبل لسد العجز فى اللحوم هو استيراد الماشية من مواطن الإنتاج الغزير بتكاليف قليلة ، ومواطن الاستيراد المفتوحة الآن هى السودان

وليبيا أولا ، ثم السومال والحبشة . أما أسواق البلقان وتركيا وسوريا والعراق فقد أصبحت مغلقة لارتفاع أسعارها .

وقد قامت الحكومة بإرسال البعثات إلى السودان وإلى الحبشة والسومال بأقسامه المختلفة ، لدراسة أسواقها ، وبحث مدى توافر حيوانات اللحوم بها ، ومستوى أسعارها وطرق التعامل فيها ، ووسائل النقل ومدى توفرها ، حتى تقدم معونتها للمستوردين فى ضوء هذه الدراسة ، كما قامت الحكومة بالاستيراد بنفسها متحملة من وراء ذلك بعض الخسائر بسبب فرق السعر بين ثمنى الشراء والبيع .

وقد عملت وزارة التموين بمعاونة الوزارات الأخرى وأخصها وزارة الزراعة على تيسير عملية الاستيراد فى حدود توفير وسائل النقل بأسعار مقبولة وإعداد المحاجر الكافية لاستقبال الماشية وإعفائها من الرسوم شهراً كاملا بعد وصولها حتى يتسع المجال لتسمينها بأقل التكاليف ، ثم بالتصريح لبعض المستوردين بإنشاء حظائر خاصة للتسمين ملحقة بالمحاجر تكون تحت إشراف وزارة الزراعة .

وعلى أساس دراسات البعثات لتكاليف الإنتاج بمواطن الاستيراد ، ودراسة المختصين بالوزارة لتكاليف الاستيراد ـ وضعت الوزارة للحوم المستوردة سواء أكانت حية أم مذبوحة أسعاراً مجزية ، فى حدود الأسعار المحلية لتيسير التعامل بين تجار الجملة والتجزئة ، وبين هؤلاء والمستهلك للحد من جشع بعض أفراد هذه الفئة التى تحاول دائماً مخالفة التسعيرة ، ومرد ذلك فى الأصل إلى قلة العرض من جهة وإلى طبيعة هذه الفئة من التجار .

وكذلك استوردت أخيراً مقادير كبيرة من اللحوم المثلجة تبلغ نحو ٢٥٠٠ طن من اللحوم الضأن فى حدود مائة جنيه للطن ، تضاف إليها نفقات التفريغ والخزن والنقل لتصل إلى المستهلك بفئة ٧٥ مليما الرطل ، أى بما يقرب من نصف السعر المتداول للضأن . وقد لاقت إقبالا كبيراً ولا سيما من الطبقات الفقيرة رغم أن المستورد من النعاج ، وهى أرخص أنواع اللحوم المثلجة التى تتراوح أعمارها بين ٣ و ٥ سنوات . ورغم أنها تحتوى على نسبة عالية من الدهن ، إلا أن رخص ثمنها وجودة طعمها مع ذبحها ذبحاً شرعياً كان السبب فى هـذا الإقبال بعد أن فشلت تجربة سابقة لاستيراد هذه اللحوم .

وقد ساعد على استيراد هذه الكميات الوافرة توفر الثلاجات التى أخذت حديثاً من الجيش البريطانى بالقرب من ميناء الأدبية جنوب مدينة السويس وهى تتسع لنحو ستة آلاف طن .

ان أهم مصادر اللحوم للاستهلاك هو الإنتاج المحلى دون شك ، ويتضح ذلك جلياً من الاطلاع على إحصائيات الذبائح فى المجازر . وليس فى الوسع إحصاء المذبوحات التى تتم فى القرى ، ولكن إذا أخذنا فى الاعتبار عدد السكان من جهة والقدرة الشرائية من جهة أخرى لقدرنا عددها على وجه التقريب بما لا يزيد عن ٥٠ ٪ مما يذبح فى المجازر ، وكلها تقريباً فى المدن .

وفيما يلى بيان الذبائح فى سنة ١٩٥٥ :

العدد بالرأس : ٥٠,٠٠٠ ثيران و ٢٣,٠٠٠ أبقار و ٥٨,٠٠٠ جاموس و ٢٦٠,٠٠٠ عجول جاموسى و ١٨٣,٠٠٠ عجول بقرى و ٥٠٠,٠٠٠ ضأن وماعز و ٤٤,٠٠٠ جمل و ٢٤,٠٠٠ خنزير .

كمية الوزن بالطن : ١٣٢,٠٠٠ طن تقريباً .

يضاف إليها ٥٠ ٪ فيكون المجموع ١٩٨,٠٠٠ طن

المستورد : من ضمن هذا العدد استورد نحو ٤٠,٠٠٠ رأس من الأبقار و ٣١,٠٠٠ من الجمال و ١٠٠,٠٠٠ من الأغنام .

كمية الوزن بالطن : ٢٠,٠٠٠ طن، وهو يعادل نحو ١٠ ٪ من وزن جميع المذبوحات.

ومما سبق يتبين أنه لا بد من التعويل على الإنتاج المحلى لكفاية الاستهلاك ، ولذا كان علينا أن نعمل على تشجيع المنتج بكافة الوسائل الممكنة لدينا ، كما نعمل على المحافظة على نمو الثروة الحيوانية .

ولقد تعاونت وزارة التموين ووزارة الزراعة على تشجيع المنتج بتوفير

الاعلاف الجافة بمنع تصديرها وتحديد سعرها مع تنظيم توزيع أهمها وهو كسب بذرة القطن ، كما صدرت القرارات القاضية بمنع ذبح العجول الذكور قبل أن تبلغ السنتين أو تبلغ من الوزن ٢٦٠ كيلو جراما ، ومنع ذبح الإناث حتى تبلغ سن ثلاث سنوات ، وكان لهذه القرارات أثر فعال سريع فى زيادة الناتج من اللحوم رغم ما يبذل لمخالفتها من محاولات .

ولقد تقدمت الوزارة بمقترحات تزيد فى كمية اللحوم الناتجة ، منها إعانة المنتج على كل رأس من العجول تبلغ فى الوزن ٣٠٠ كيلو جرام على الأقل أى بزيادة ٤٠ كيلو على الأقل فى كل رأس مما يذبح الآن من العجول . وإذا عرفنا أن الجزارين يلجئون إلى زيادة وزن العجول بحقنها بالماء بكميات كبيرة ، وإذا قدرنا أن ما يذبح نحو ٢٠٠ ألف رأس فى العام اتضح أن صافى الزيادة نحو ستة آلاف طن وهى كمية لا يستهان بها ، ومنها كذلك الإقراض على الماشية لمعاونة الفلاح على حيازتها وتربيتها .

ولقد عالجت الوزارة نقص اللحوم فى فترة ما بعد الحرب بالحد من الاستهلاك ، بتقرير الذبح أربعة أيام فى الأسبوع فقط ، مع تحديد حصص الذبح للقصابين ، وقد أثبتت التجربة أن هذه الطريقة رغم مضايقة المستهلك لم تأت بالثمرة المرجوة ، فقد كثر التهريب من الأرياف إلى المدن وانتشرت تجارة أذونات الذبائح بين القصابين .

ومن الغريب أن القصابين طالبوا أخيرا بالعودة إلى هذا الاجراء فرفضت الوزارة خصوصا بعد انتشار الثلاجات وسهولة استيراد اللحوم عما كان عليه فى الماضى .

على أنه لا شك أن المقتدرين من طبقات الشعب يسرفون إسرافا ضارا فى أكل اللحوم ، ولا شك أنهم لو نهجوا نهج الافرنج وقللوا من أكلها اختياريا لتوفرت كميات كبيرة تعاون فى تقليل العجز .

ولا يفوتنى أن أشير إلى دور الاسماك والدواجن فى سد جزء كبير من حاجة الشعب إلى اللحوم إذا توافرت بأسعار مقبولة ، ولذا كان واجبا العمل على زيادة نتاجها من جهة ، وعلى جعل أسعارها فى الحدود المقبولة .

رأى السيد المهندس الزراعى الدكتور عباس الأتربى

زميلاتى . . زملائى :

مسألة توفير اللحوم فى مصر تشغل بالنا جميعاً ، خصوصاً أنها على نسبة لم نكن نتظرها أبدا ، ونأمل أن ما سمعتموه الليلة وما ستسمعونه يخرجنا بشىء يمكننا من أن نوفر اللحوم فى مصر .

السيد الوزير تناول الخطوط العريضة فى إنتاج اللحوم . . . والسيد رئيس الجمعية تناول الناحية التموينية ، وسأبين الوضع الطبيعى للإنتاج المحلى بحسب الإحصاءات التى تصدرها مصلحة الإحصاء والتشريع بوزارة الزراعة .

ومن الموضوعات التى أثارها السيد الوزير ، وهى نصيب الفرد حسب إحصاءات مصلحة الاقتصاد والتشريع — يتضح لنا أن نصيب الفرد من اللحوم فى سنة ١٩٥١/١٩٥٢ كان ٢١,٧ جم فى اليوم ، وفى سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ كان ٣١,٧ جم فى اليوم وفى سنة ١٩٥٤ / ١٩٥٥ كان ٣٢,٦ جم فى اليوم وكان نصيبه من البيض فى سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ ٢,٥ جم فى اليوم وفى سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ بلغ ٢,٧ جم فى اليوم ، وفى سنة ١٩٥٤ / ١٩٥٥ بلغ ٢,٧ جم فى اليوم .

وكان نصيبه من الأسماك فى سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ٧,٤ جم فى اليوم ، وفى سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ كان ٧,٤ جم فى اليوم ، وفى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ بلغ ٨ جم فى اليوم .

وكان نصيبه من الألبان فى سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ١٢٠,٣ جم فى اليوم وفى سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ كان ١١٦,٢ جم فى اليوم ، وفى سنة ١٩٥٤ / ١٩٥٥ بلغ ١٢٤,٥ جم فى اليوم .

وهذه الأرقام بطبيعة الحال لا تحتاج إلى شرح ، لأنها واضحة كل الوضوح ، بل إن هذا هو أقل ما يجب إعطاؤه للفرد . وإنتاج اللحوم فى الواقع لا يتوقف على الحيوانات فقط ، بل له علاقة وثيقة جداً بالمساحة المزروعة ، وبالمحاصيل وكميتها فى الجمهورية المصرية ، فالرقعة ضيقة ، والسكان يتزايد عددهم ، وهناك أيضاً تنافس بين الإنسان والحيوان ، فلا زلنا نستورد قمحاً وذرة وحيوانات حية كما

نستورد الألبان ومنتجاتها ، فكيف نوفق بين احتياجات الحيوانات وبين هذه الحاجيات الرئيسية التى تلزم الانسان .

إن الحيوان يمتاز بأنه يهيىء للإنسان مواد غذائية صالحة من مواد غير صالحة للتغذية ، ولكن هذه ليست الكثرة ، بل هى القلة .

فإذا أخذنا البرسيم ، وهو يوفر الغذاء للحيوانات المصرية ستة أشهر وربما شهرا آخر ، وإذا وجدت المساحات الكافية لأنتج الفدان العادى من البرسيم نسبة كبيرة ، ولتوفر لدينا الدريس الذى يستهلك طوال المدة التى تستهلك فيها مواد غذائية مركزة كأنواع الكسب والأعلاف الأخرى .

ولهذا نرجو من حضرات زملائنا الاقتصاديين أن يبحثوا لنا هذه الناحية ، وهل الأوفر والأجدى لمصر أن تنتج مواد غذائية للحيوانات لكى تكفى نفسها من الألبان واللحوم وغيرها من أنواع الانتاج الحيوانى ، أم أنها تستورد هذا الإنتاج الحيوانى وتنتج الحبوب بدلا من البرسيم الذى يشغل مساحة من الأرض تمكن زراعتها ؟

والناحية الأخرى فى توفير اللحوم هى ناحية مقاومة الأمراض ، وطبيعى أنها من أهم العوامل فى مصر وغيرها من بلاد العالم ، لأنها تعتمد اعتماداً كلياً على ما تيسره الحكومة المصرية من علاج أو مستشفيات بيطرية ، وأترك ذلك للدكتور نبيه صلاح ، وأنتقل إلى بعض الإحصائيات عن المساحات التى تزرع بمواد علف الحيوانات :

إن مساحة البرسيم فى ١٩٥٤/١٩٥٥ كانت ٢,٣٥٠,٤٥١ فداناً منها تحريش ١,٢٧٤,٧١٨ والمستديم ١,٠٧٥,٧٣٨ يترك منه للتقاوى ٢٥٤,٨٤٦ وإذا رجعنا للمواد المركزة نجد أن المقادير المستهلكة من الشعير سنة ١٩٥٤ هى ٨٠,٩٠٠ إردب، ومن كسب بذرة القطن ٤٨٦,٩٥٥ طناً ، ومن ردة القمح ١٢٦,٠٥٥ طنا ، ومن رجيع الكون ٣١,٨٠٠ طن .

ومن هذا يتضح لسيادتكم أن مركز إنتاج المواد الغذائية ينجلى إذا قارنا بين المساحات المزروعة والمواد الغذائية ، وبين أعداد الحيوانات ، فإننا نجد فى سنة ١٩٥٥ أن جملة الأبقار ١,٣٦٢,١٠٨ والجاموس ١,٣٢٣,٠٢٠ والجمال ١٦٢,٤٤٦ والأغنام ١,٢٣٧,٤٤٢ والماعز ٧٤٣,٥٥٢ والخنازير ١٨,٧٤٥ .

ولهذا نجد أن الغذاء المعد للحيوانات على قدر عددهم تماماً ، فهل هناك مجال للتوسع ؟ إنى على كل حال سأترك هذه النقطة لإخوانى الاقتصاديين . لقد أثار السيد الوزير هذا السؤال : هل الأفضل والأجدى لمصر أن تتخصص فى سلالة اللحم أم فى سلالة اللبن ؟

ونظرة إلى ما سبق بيانه عن المواد الغذائية الناتجة وعدد الحيوانات نجد أن الأجدى الاعتماد على سلالات اللبن الكبيرة الحجم ـ كما أشار إلى ذلك السيد الوزير ـ وليست هذه بدعة ، بل إنها هى المتبعة ، حيث إنه فى بعض البلاد كثير من السلالات المتخصصة فى إنتاج اللبن تمد تلك البلاد باحتياجاتها من اللحوم أيضا ، لأننا إذا اتخذنا الوحدة الغذائية أساسا للإنتاج لوجدنا أن حيوان اللبن يحول مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمى إلى مواد غذائية أكثر صلاحية من الناحية الاقتصادية ، فإذا كان لدينا حيوان لبن وحيوان لحم والنسبة الغذائية فيهما واحدة فإن حيوان اللبن من الوجهة الاقتصادية أربح . ومما يساعد على ذلك أننا إلى الآن فى حاجة ملحة إلى الألبان ومنتجاتها ، لأننا لازلنا نعتمد الاعتماد الكلى على الاستيراد .

فى سنة ١٩٥٤ استوردنا جبنة مقدارها ٣٠٩٢ طنا
وجبنة جافة « ٣٢٤ «
وزبدة طازجة « ١١٩ «
ولبناً محفوظاً مكثفا سائلا محليا مقداره ٤٥٦ «
ولبناً محفوظا مكثفا سائلا غير محلى « ١٨٧ «
ولبناً محفوظا مسحوقا « ٧٤٧ «

ومن هذا يتضح أن هدفنا يجب أن يتجه إلى صناعة الألبان ، ليكون إنتاج اللحم إنتاجا ثانويا لهذه الصناعة .

ذلك بالنسبة للمحاصيل والمواد الزراعية الناتجة لتغذية الحيوان . أما بالنسبة لتوزيع الحيوانات فإنه فى سنة ١٩٤٧ أخرجت مصلحة الاقتصاد والإحصاء جدولا يبين الحيازة لأكثر من فدان إلى فدانين ومن ٢ إلى ٣ ومن ٤ إلى ٥ ومن ٥ إلى ١٠ ومن ٥٠ إلى ١٠٠ فدان ومن ١٠٠ إلى ٢٠٠ وإلى ما فوق الـ ٢٠٠ ووزعت على الفئات التى هى أقل من ٢ إلى ٣ فنجد فى هذه السنة أن عدد الحائزين للفدان فأقل

٣٧٣,٦٩٢ يملكون ١٥٣,١٨٠ فدانا ، والنسبة المئوية للحائزين ٣٧,٣٦٪ يملكون ١٧٦,٠٩٥ من البقر والجاموس أى بنسبة ١٢,٥٩٪ والفئة الأخرى ١٤,٩٪ من تعداد البقر والجاموس ، والنسبة المئوية ١٠,٢٩٪ للفئة من ٢ إلى ٣ أفدنة، ومن ٣ إلى ٤ ومن ٤ إلى ٥ هبطت إلى ٧,٧ و ٥,٦٪ على التوالى ومن ٥ إلى ١٠ كانت ١٤,٩٪ .

وهذا يبين أن أغلبية الحيوانات يملكها أصحاب الحيازة الصغيرة ، فهل يمكن لهؤلاء أن يتخصصوا فى الإنتاج ... أعتقد أن عدد الحيوانات محدد بالنسبة لهم ، وأنه يجب على مثل هؤلاء الحائزين أن يتوفروا على إنتاج اللبن ، وهذا بالطبع يستلزم النهوض بصناعة الألبان ، فإذا ما نهضنا بصناعة الألبان واقتصرنا على الحيوانات المنتجة تحول الجزء الباقى الذى لا يؤدى مهمته إلى إنتاج اللحم كأى دولة أخرى تنتج اللبن .

وإذا ما توجهنا إلى الدواجن نجد أنها أحسن حالا من الحيوانات الأخرى ، ففى إمكان كل مزارع أن يربى عدداً لا بأس به منها .

إننا الآن أمام نقص عدد المفرخات البلدية ،فقد نقص عدد المعامل المدارة من ٦٥٢ فى عام ١٩٤٠ إلى ٣٩٢ فى عام ١٩٤٩ ، ولهذا لجأت وزارة الزراعة مشتركة مع وزارة التموين إلى منع تصدير البيض بتاتاً من قبلى أسيوط إلى بحرى أسيوط ومن الفيوم . ثم أدرجت وزارة الزراعة فى ميزانيتها مكافآت تشجيعية ، فكان من أثر ذلك أن ازدادت أفران التفريخ ووصل عددها فى عام ١٩٤٩ إلى ٤٨٩ .

وفى العام الماضى أيضا صرح بتصدير ١٠ ملايين بيضة ، وفى هذا العام واثقنا على مضاعفة هذا العدد ، ونرجو فى المستقبل أن نصدر أكثر من ذلك لأن إنتاج البيض يزيد ، فقد بلغ فى عام ٥٤/٥٥ (٥٩١ مليون بيضة) وفى عام ١٩٥٦/٥٥ (٧٠٦ مليون بيضة) .

فمن حيث السلالات نجد بطبيعة الحال أن الطيور يمكن توزيع اعداد كبيرة منها بقدر واف ، بعكس الحيوانات الكبيرة ، فليس فى إمكان أية هيئة حكومية أو غير حكومية أن توزع عددا كافيا منها ، ولهذا لجأت الوزارة وبعض الهيئات الأخرى إلى الاهتمام بالطلائق ، ونرجو تحسينها خصوصاً أننا لجأنا إلى التلقيح الصناعى .

إننى أرجو أن تنهض صناعة الألبان فى مصر لتنهض تبعاً لها تربية الحيوان

خصوصاً أن القوة الشرائية للمواطنين ستزداد بعد تنفيذ المشروعات الصناعية .

وإذا كانت هناك أزمة فى الوقت الحاضر فإن هذه الأزمة ستبلغ أشدها خصوصاً إذا زادت القوة الشرائية لدى المواطنين ، ولهذا فإن النهوض بالثروة الحيوانية فى الحال وفى الاستقبال يؤدى إلى توفير الغذاء للسكان ، وهو أهم هدف لنا .

رأى السيد الدكتور نبيه صلاح

السيد الرئيس . . . السيد الوزير . . .

من حسن الحظ أنى أتكلم بعد زملاء أفاضل عالجوا الموضوع من جميع نواحيه علاجا وافياً ، فلم يبق لى ـ كما قال الدكتور عباس الأتربى ـ إلا نواح بسيطة.

واسمحوا لى أولا أن أذكر موضوع الندوة ، وهو « كيف تستطيع مصر أن توفر كفايتها من اللحوم » .

ما هى هذه الكفايات ؟ وكيف توفر ؟ لقد قال الأستاذ عمر طراف أن المستهلك من اللحم سنوياً ١٤٠ مليوناً من الكيلوجرامات ، والناتج السنوى ١٣٠ مليون كيلوجرام من اللحم ، ونحن نستورد من الخارج ١٠ ملايين من الكيلوجرامات فى هيئة مواش وأغنام حية .

وهذا الرقم غير ثابت ولا يمكن الاعتماد على ثباته أبداً ، لأن هناك عوامل تؤثر فيه من جهة الاستهلاك، أولا ـ لأن القرية يتحسن مستواها ويزداد فيها استهلاك اللحوم . فبعد أن كان متوسط استهلاك الفرد فى الريف ٦ كيلو جرامات فى السنة ، زاد ولا بد أن يزيد ، لأنه توجد فى القرية المصرية الآن عمليات التصنيع والإنشاء ، وهذا التصنيع والتعمير يرفع مستوى القرية .

والعامل الثانى هو الانتقال من القرى إلى المدن ، فما دام الفرد قد انتقل من القرية إلى المدينة فإنه فى هذه الحالة يكون كالفرد المقيم فى المدينة تماماً ، يستهلك ٣٠ كيلو جراما سنوياً من اللحم . وإذن فلا بد أن يقام اعتبار لهذه الزيادة فى رفع مستوى القرية ، وتبعاً لذلك يزيد العدد الذى ينتقل من القرى إلى المدن حسب حاجة المدن .

وتدخل فى الاعتبار أيضاً زيادة السكان السنوية ومقدارها ٣٠٠ ألف شخص ،

وهى تعادل ١,٦٪ من مجموع السكان ، فإذا حسبنا عدد هؤلاء نجد أنه تلزمنا فوق القدر المستهلك كميات كبيرة ، إذ لابد أن نتوقع الزيادة المستمرة ، ولابد أن الإنتاج يزداد سنوياً ، ونحن ننتج الآن ١٣٠ مليون كيلو جرام ، ولا بد بعد التحسين الذى يتم بمجهودات وزارة الزراعة أن يصل الإنتاج إلى ٢٠٠ مليون كيلو جرام .

فقوة الاستهلاك تزداد ، وقوة الإنتاج تزداد ، ولكن قوة الاستهلاك دائما تغلب ، وليس لنا حل لتوفير اللحوم إلا إذا التجأنا إلى باب جديد .

هذا الباب هو أنه لابد أن نغير نوع الحيوانات التى نربيها على قدر الإمكان ، فإما أن نحسن الأفراد أو نعتمد على التهجين ، وهذا الموضوع قد أثير منذ ٥ أو ٦ سنوات ، وأذكر أن أحد الأساتذة الكبار فى تربية الحيوان قال إنه من الإجرام أن ندخل فى الحيوانات المصرية دماء أجنبية .

وقد كنت من هذا الرأى ، وكنا نظن أن من الإجرام إدخال حيوانات أجنبية أو إدخال دماء أجنبية فى مصر ، وهذا لأسباب أربعة :

السبب الأول ـ أن القرية المصرية إذ ذاك لم تكن مستعدة لهذا التحسين .

السبب الثانى ـ أن الفلاح نفسه لم يكن مستعداً .

السبب الثالث ـ أنه كانت عندنا أوبئة بيطرية منتشرة .

السبب الرابع ـ أنه لم يكن عندنا فنيون يقومون بهذا العمل .

أما اليوم فإن الحال قد تغير والحمد لله ، فعندنا قوة من الفنيين لا يستهان بها بينهم فنيون عالميون وعلى رأسهم الدكتور عبد الرزاق صدقى ، ونستطيع أن نفكر فى الموضوع من الوجهة الفنية على أساس سليم .

فقد تحسنت القرية المصرية وصارت فيها مياه نقية ، وخدمات زراعية واجتماعية ، واخصائيون ، ووحدات بيطرية ، وبنك التسليف والجمعيات التعاونية وخلافها قد غذت الفلاح ويسرت أموره ، والفلاح نفسه تحسنت حالته ، لأن مالك الأرض كان يجبره على أن ينتج محاصيل خاصة ، وما كان يسمح له بتربية الحيوانات أو الانتفاع بها .

أما من ناحية الأوبئة فإن الطب البيطرى قد تغلب عليها تغلبا تاما ، فالبقر

فى سنة ١٨٤١ نفق منه بالطاعون البقرى ٦٤٨ ألفا ، وفى سنة ١٨٩٠ نفق ٧٣٤,٦٤٢ رأساً وفى سنة ١٩٠٤ نفق ١٢٥,١١٤ رأسا .

ولما ظهر وباء الطاعون البقرى سنة ١٩٤٥ وكان عدد البقر مليونا و٢٠٠ألف نفق منه إذ ذاك ١٥١٧ ، وفى سنة ١٩٤٦ نفق١٤٨٦ وفى سنة ١٩٤٧ نفق ٣٦٨، وفى الشهر الماضى يوم ٢١ فبراير هربت بعض حيوانات من السودان بلغ عددها ١٦ رأسا تحمل الطاعون ، وقد أمكننى مقاومة هذا المرض دون أى خسارة ، فالخوف من الأوبئة الآن لم يعد يخطر على بال أحد .

حقيقة كان انتقال الأمراض والأوبئة يخيف الناس فى الجيلين الماضيين ، فالخطر على الحيوانات اليوم ليس من الأوبئة ولا من الطفيليات وإنما الخطر الآن واضح فى أمراض عدم الإخصاب والعقم والإجهاض ، وهو الخطر الذى يهدد الحيوانات المنتجة ويسبب خسائر كبيرة جداً

فالإخصاب فى الجاموس ٧٠٪ وفى البقر أكثر من ذلك بعض الشىء ، ولو كانت نسبة الإخصاب لدينا عالية لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه ، بناء على ذلك ليس أمامنا فى كل هذا الموضوع سوى تنفيذ مشروع التحسين الحيوانى وإنى أقرر أنه لم تكن لدينا تجارب ثابتة عن تحسن الحيوانات المصرية ، أما اليوم فعندنا ـ والحمد لله ـ أبحاث ونشرات تبين مدى تحسين الحيوانات ، ولو نفذنا مشروع تحسين السلالات فى مدى ثلاث سنوات لأمكننا أن نستغنى عن الاستيراد.

ولكن فى هذه المدة لا بد أن نستورد كل سنة ١٠ ملايين كيلو من اللحم ، وهو مقدار صغير ، وإذا التجأنا إلى التحسين بالحيوانات الأجنبية لحققنا الهدف الذى نرجوه .

رأى السيد المهندس الزراعى الدكتور على أحمد مراد

تمهيد :

كيف توفر مصر حاجتها من اللحوم ، سؤال تصعب الاجابة عليه لمجرد عدم تحديد هذه الحاجة التى تهدف إلى توفيرها . هل المقصود زيادة الانتاج حتى يتوازن

مع الاستهلاك ، أى العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى ؟ . أم المقصود هو زيادة الانتاج المحلى ، أو زيادة المستورد من اللحوم أو زيادتهما معا حتى يصل نصيب الفرد من البروتين الحيوانى إلى المستوى الأمثل الذى تعارف عليه خبراء التغذية ؟ . سواء أكان الهدف هو الاكتفاء الذاتى أم كان زيادة نصيب الفرد من اللحوم فإنه يجب أن نلم أولا بالطاقة الانتاجية اللحمية ، والطاقة الانتاجية العلفية ، والطاقة الاستهلاكية اللحمية الحالية والمقترحة حتى نلم بمدى ما يمكن ادخاله من توسع على الطاقتين الانتاجيتين اللحمية والعلفية . وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن التوصل إلى معرفة ما يمكن تحقيقه من زيادة فى انتاج اللحم .

مصادر اللحم فى مصر هى : الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل والدواجن . وأهم هذه المصادر هى الماشية اعنى الأبقار والجاموس ، وتليها الأغنام والإبل ، ثم باقى المصادر . وقد اهتمت الاحصاءات الرسمية بحصر أعداد الحيوانات فى فترة معينة من السنة ، وبحصر الأعداد التى تذبح منها فى السلخانات فقط دون تفرقة بين الحيوان المستورد والحيوان الناتج فى مصر ، دون ذكر لمتوسطات أوزانها قبل وبعد الذبح ، وأغفلت المصادر أيضا ذكر عدد المواليد الشهرية أو السنوية من الحيوانات كما أغفلت ذكر ما ينفق منها وما يذبح خارج السلخانات — كل هذه الاغفالات من جانب الأداة الاحصائية الحكومية تجعل الأرقام المنشورة فى المراجع الرسمية عن نصيب الفرد من اللحوم أو من البروتين الحيوانى ، وعن نصيب الحيوان من مواد العلف أرقاما تخمينية قد يجانبها الكثير من الصواب . وهذا ما يعقد مهمة الباحث أو المخطط الاقتصادى ، وقد تنشأ عن هذا التعقيد أخطاء فى التحليل والتخريج والتخطيط .

الطاقة الإنتاجية اللحمية :

قدر عدد الحيوانات وفقا لأرقام سنة ١٩٤٧ بحوالى ٣,٦٤٠,٠٠٠ وحدة حيوانية (والوحدة الحيوانية هى معيار يستعمل لتوحيد أعداد الحيوانات المختلفة حتى يمكن جمعها ومقارنتها ، مثلها كمثل الحصان الميكانيكى . والوحدة الحيوانية هى البقرة أو الحصان) من هذا المجموع حوالى ٢,١٨٢,٠٠٠ وحدة من الجاموس

و ١,٢٢٤,٠٠٠ وحدة من الأبقار و ١٨٧,٠٠٠ وحدة من الأغنام و ١٤٨,٠٠٠ وحدة من الماعز و ١٩٧,٠٠٠ وحدة من الإبل وحوالى ٦٠٠,٠٠٠ وحدة من الخيول والبغال والحمير ، وقد كانت نسبة الجاموس نحو ٣٥٪ ونسبة الأبقار نحو ٣٤٪ ، ونسب الإبل والأغنام والماعز نحو ٥٪ لكل منها ، ونسبة الحمير وحدها نحو ١٥,٥٪ أما البغال والخيل فقد كانت نسبتها نحو ٠,٥٪ .

ومن مجموع هذه الوحدات الحيوانية ما هو منتج للعمل فقط كالخيل والبغال والحمير ، ومنها ما ينتج عملا ، ولكنه يدخل مجازاً ضمن الحيوانات المنتجة للحم كالجمال وذكور البقر والجاموس ، والإناث المنتجة لهذه الذكور وصغارها التى ستحل محلها عندما تتقاعد عن العمل . وجميع أفراد هذه المجموعة تستهلك لحما بعد أن تكبر وتضعف . ومنها ما هو منتج للبن أصلا ولكنه يعطى أيضاً إنتاجا من اللحم كالسواد الأعظم من الجاموس وبعض الأبقار ، ومنها ما هو مخصص لإنتاج اللحم فقط ، وهذه الطائفة تمثلها الماعز والأغنام . ومن هذا يظهر جلياً أن مصر تفتقر أساساً إلى حيوان اللحم .

ولتقدير الطاقة الإنتاجية اللحمية ينبغى أولا استبعاد دواب الحمل التى سبق أن قدرت بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ وحدة . ثم استبعاد الحيوانات المخصصة أساساً للعمل والتى يمكن تقديرها بحوالى ثلث الأبقار والجاموس والإبل ، أى حوالى ٨٦٨,٠٠٠ وحدة حيوانية ، وبذلك يصبح مقدار الوحدات المنتجة للحم واللبن حوالى ٢,١٧٢,٠٠٠ وحدة ، وإذا فرضنا أنها كلها من الإناث وأن ثلثى هذه الإناث هى حيوانات بالغة ، وأن ثلثى هذه الحيوانات البالغة سيلد مرة كل سنة لقدر الإنتاج السنوى لها بنحو ٩٠٠,٠٠٠ رأس ، فإذا افترضنا أن عشر هذه الرءوس سينفق قبل أن يستهلك لقدر الإنتاج الباقى بنحو ٨١٠,٠٠٠ رأس ، وإذا فرض أنه سيحتجز منها نحو ١٤٥,٠٠٠ رأس وهو ما يعادل ⅙ مجموع وحدات الأفراد البالغة بهذا القطيع بقصد التجديد السنوى لكان الباقى نحو ٦٦٥,٠٠٠ رأس ، وإذا فرض أن هذه الرءوس ستغذى سنتين حتى يصل وزن الرأس منها إلى نحو ٤٠٠ كيلو فإن الإنتاج السنوى يبلغ حوالى ٢٦٥,٠٠٠ طن قائم .

وإذا علم أن ذكور البقر والجاموس المنتجة للعمل تمثل ٣,٦٪ من مجموع

الوحدات الحيوانية ، وفرضنا أن نصف الإبل ذكوراً لكانت نسبة الذكور العاملة نحو ٦,٥ ٪ أى نحو ٢٣٥,٠٠٠ وحدة ، فإذا فرضنا أن عشر القطيع البالغ نحو ٨٦٨,٠٠٠ رأس بعد استبعاد دواب الحمل وقطيع اللبن — سيتجدد مرة كل سنة فإن عدد الحيوانات التى لم تصل بعد إلى سن العمل أو الوضع تبلغ ٢٦١,٠٠٠ وحدة ، وبذلك يكون مقدار الإناث فى قطيع العمل نحو ٣٧٢,٠٠٠ وحدة ، وبفرض أن ثلثها سيلد مرة كل سنة وأن عشر نتاجها سينفق ، وأن وزن أفراد نتاجها عند الذبح سيكون نحو ٤٠٠ كيلو فإن الوزن القائم الناتج يبلغ نحو ٨٩,٠٠٠ طن .

فإذا أضيف هذا القدر إلى المقدار السابق الناتج من حيوانات العمل واللحم البالغ ٢٦٥,٠٠٠ طن فإن الوزن القائم للوحدات الحيوانية التى تمثل الاستهلاك اللحمى الناتج فى مصر يبلغ نحو ٣٥٥,٠٠٠ طن أى حوالى ١٧٧,٠٠٠ طن صاف . وبإضافة متوسط الأوزان الصافية للوحدات الحيوانية المستوردة يكون مجموع الاستهلاك اللحمى فى مصر نحو ١٩٢,٠٠٠ طن (باعتبار أن متوسط المستورد فى سنتى ٥٢ — ١٩٥٣ و ٥٣ — ١٩٥٤ هو نحو ١٥,٠٠٠ طن) وهذا التقدير على ما فيه من كثرة الفروض العملية واقع فى حدود تقدير الأوزان البالغة فى الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ نحو ١٦٧,٠٠٠ طن ، وفى سنة ١٩٥٤ نحو ١٩٥,٠٠٠ طن ، وبالاستناد إلى هذا الرقم الأخير وإلى عدد السكان فى سنة ١٩٤٧ فإن الاستهلاك الفردى اللحمى السنوى فى مصر يبلغ نحو ١٠ كيلو جرامات لا يدخلها ما يخص الفرد من لحم الدواجن .

وبمقارنة الاستهلاك اللحمى الفردى السنوى فى مصر بنظيره فى بعض الدول الأخرى يبدو ضئيلا جداً ، إذ أنه يبلغ فى الولايات المتحدة نحو ٧٤ كيلو جراما أى نحو ٧٤٠ ٪ من الاستهلاك الفردى المصرى ، ويبلغ فى انجلترا — وهى من أكبر الدول المستوردة للحوم — نحو ٤٢ كيلو جراما أى ٤٢٠ ٪ من الاستهلاك الفردى المصرى وهذا ما يوحى بأهمية محاولة انتهاج سياسة غذائية من شأنها النهوض بالمستوى الغذائى المصرى الحالى إلى المستوى الذى أوصى به مؤتمر هوت اسبرنجز للأغذية والزراعة المنعقد فى سنة ١٩٤٣ ، إلا أن بلوغ هذا المستوى يقتضى

مضاعفة الاستهلاك اللحمى الفردى المصرى كى يبلغ نحو ٤٥٠ ٪ وتوفير مثل هذه الزيادة بطبيعة الحال يتوقف على إمكانيات سياسيتى مصر الزراعية والاستيرادية .

نصيب الفرد من اللحوم :

يتبين مما تقدم أن اللحم الناتج فى مصر يبلغ نحو ١٩٢,٠٠٠ طن فى السنة ، وأن المستورد يبلغ نحو ١٥,٠٠٠ طن أى أن نسبة المستورد تبلغ نحو ٧٪ من الاستهلاك المصرى ، وقد قدرت وزارة الزراعة هذا العجز فى سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ بنحو ٧ ٪ أيضاً ، وقدرته فى السنة التالية بنحو ٥ ٪ فقط ، وهذا الهبوط فى الاستيراد من ٧ ٪ إلى ٥ ٪ لايصح أن يفسر على أنه تحسن فى الإنتاج المصرى ، إذ الواقع أن نصيب الفرد من الكالوريات الحيوانية فى سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ قدر بحوالى ١٧٤ كالورى انخفضت فى السنة التالية إلى ١٩٦ كالورى ، ومعنى ذلك أن هبوط نسبة المنتجات الحيوانية المستوردة لاترجع إلى ازدياد الناتج منها فى مصر، بل ترجع إلى نقص الاستهلاك نفسه . أما فيما يختص باللحوم بصفة خاصة فيستدل من أرقام وزارة الزراعة أيضاً على أن الاستهلاك الفردى منها قد هبط من ٣١,٧ جم فى اليوم فى سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ إلى ٣٠,٧ جم فى السنة التالية ، كما هبط النصيب الفردى من الكالوريات اللحمية من ٤٩ إلى ٤٧ كالورى ، وهو خفض حقيقى ، يستبعد أن يكون راجعاً إلى مجرد ازدياد السكان ، لأنه بينما يبلغ خفض النصيب الفردى من هذه الكالوريات نحو ٤ ٪ فإن السكان يزدادون بين سنة وأخرى بنحو ٢ ٪ فقط . وفيما يختص بالكالوريات اللبنية فإنها قد هبطت أيضاً من ١٠٨ كالورى إلى ١٠٥ كالورى، أما الكالوريات البيضية البالغة ٤ والسمكية البالغة ١٣ فإنها لم تتغيرا .

الطاقة الإنتاجية العلفية .

تبلغ المساحة الأرضية للرقعة المزروعة فى سنة ١٩٤٧ نحو ٥,٧٦١,٠٠٠ فدان ، أما مساحتها المحصولية فتبلغ نحو ٩,١٦٧,٠٠٠ فدان . ولما كانت الوحدات الحيوانية فى تلك السنة نحو ٣,٦٤٠,٠٠٠ وحدة فإن النسبة الحيوانية — الأرضية تبلغ ١,١٩ وحدة حيوانية لكل ثلاثة أفدنة محصولية أى بزيادة قدرها ١٩ ٪

عن الحولة الكثيفة المثلى . وهذه الحولة الكثيفة لا ينتج عنها إلا أمران كلاهما مر : إما مشاركة الحيوان للإنسان فى غذائه وكسائه وبنائه وغير ذلك من بقية احتياجاته الاقتصادية ، وإما تغذية الحيوان تغذية غيركاملة يتدهور بسببها إنتاجه ، وهذه الكثافة الحيوانية على خطورتها فى تزايد مستمر ، فبعد ان كانت نحو ٠,٦٣ وحدة حيوانية لكل ثلاثة أفدنة محصولية فى سنة ١٩١٧ أصبحت ٠,٧٨ فى سنة ١٩٢٧ ثم ١,٠٧ فى سنة ١٩٣٧ ثم ارتفعت إلى ١,١٩ فى سنة ١٩٤٧ ومما يثبت وجود هذه المشاركة بين الإنسان والحيوان — فيما تنتج الأرض — ان نصيب الفرد من حبوب الخبز والأرز آخذ فى الهبوط سنة بعد أخرى فإنه بعد ان كان حوالى ٢٥١ كيلو للفرد فى سنة ١٩٣١ أصبح ٢١٠ كيلو جرامات فى سنة ١٩٣٦ ونحو ١٨٤ كيلو جراما فى سنة ١٩٤١ ونحو ١٨٠ كيلو جراما فى سنة ١٩٤٦ .

وقد يعزو البعض هذا التدهور فى نصيب الفرد من حبوب الخبز والأرز إلى تزايد السكان بنسبة أكبر من تزايد المساحة المحصولية ، وفى هذا القول بعض الصحة إلا أن نسبة يعتد بها من هذا الفقد فى النصيب الفردى ترجع إلى تحميل الأرض الزراعية فوق طاقتها من الحيوان . فاننا لو أخذنا أرقام سنة ١٩٣٧ الخاصة بالنسبة الحيوانية الأرضية ، وبالنصيب الفردى من المساحة المحصولية ، وبالنصيب الفردى من حبوب الخبز والأرز الذى تمثله المعادلة الآتية: لوغاريتم النصيب الفردى من حبوب الخبز والأرز بالكيلو جرام = لوغاريتم (ا) + س لوغاريتم (ب) مع العلم بأن لوغاريتم (ا) = ٢,٣١٨٢٩٦ ولوغاريتم (ب) = — ٠,٠٠٢٥٨٢ (س) = فترة زمنية مقدارها ٦ أشهر مقيسة من منتصف سنة ١٩٣٩، ثم قارناها بأرقام سنة ١٩٤٧ (انظر الجدول رقم ١) لوجدنا أن نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد هبط فى العشر سنوات الآنفة الذكر بما يقرب من ٧,٧٪ ، وأن نصيب الفرد من الخبز والأرز قد هبط كذلك ، ولكنه بنسبة ١١,٣٪ وبافتراض أن نصيب الفرد من حبوب الخبز والأرز يتمشى مع نصيبه من الأرض المحصولية يجب أن يكون التدهور فى نصيب الفرد من الحبوب والأرز هو ٧,٧٪ وليس ١١,٣٪ ولا يمكن أن يفسر هذا العجز احصائيا إلا بسبب عامل آخر هو فى حالتنا هذه زيادة النسبة الحيوانية الأرضية بنحو ١١٪ فى مدى العشر سنوات .

الجدول رقم ١ ـ أثر زيادة النسبة الحيوانية ـ الأرضية على نصيب الفرد من حبوب الخبز والأرز فيما بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧

البيـــان	الوحدة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٤٧	النسبة المئوية للتغير
نصيب الفرد من المساحة المحصولية	فدان	٠,٥٢	٠,٤٨	-٧,٧ ٪
نصيب الفرد من حبوب الخبز والأرز تبعاً للاتجاه الإحصائى	كيلو	٢١٤	١٩٠	-١١,٣ ٪
مايجب أن يكون عليه نصيب الفرد من حبوب الخبز والأرز تبعاً لنصيبه من المساحة المحصولية	«	٢١٤	١٩٧,٥	-٧,٧ ٪
العجز فى نصيب الفرد من حبوب الخبز والأرز كنتيجة لزيادة النسبة الحيوانية الأرضية	«	—	٧,٥ —	-٣,٧ ٪
الوحدات الحيوانية لكل ثلاثة أفدنة محصولية	وحدة	١,٠٧	١,١٩	+١١ ٪

ولاحتساب ما طرأ على النصيب الفردى اللحمى من زيادة أو نقصان فى هذه العشر سنوات نفرض أن النسبة الحيوانية العملية ـ للأرض فى سنة ١٩٣٧ هى نفسها فى سنة ١٩٤٧ وأن أى زيادة أخرى فى الوحدات الحيوانية الأرضية فيما بين السنتين كانت فى زيادة وحدات العمل ، وأن الإنتاج اللحمى الذى تعطيه كل وحدة حيوانية عملية ثابت ، وكذلك الإنتاج اللحمى الذى تعطيه كل وحدة حيوانية لحمية ـ لبنية . وعلى أساس هذه الفروض تقدر الوحدات الحيوانية الخاصة بالعمل فى سنة ١٩٤٧ بنحو ١,٤٦٨,٠٠٠ وحدة حيوانية أنتجت نحو ٨٩,٠٠٠ طن قائم أى بواقع ٦١ كيلو جراما لكل وحدة ، وتبعا للفروض السابقة يقدر إنتاج اللحم من الوحدات الحيوانية الخاصة بالعمل فى سنة ١٩٣٧ بنحو ٨٣,٠٠٠ طن . وقد كان إنتاج حيوانات اللحم واللبن فى سنة ١٩٤٧ نحو ٢٦٥,٠٠٠ طن ناتجه من نحو ٢,١٧٢,٠٠٠ وحدة أى بواقع ١٢٢ كيلو جرام لحم قائم من كل وحدة ، وعلى هذا الأساس يكون إنتاج الوحدات الحيوانية الخاصة بانتاج اللحم واللبن

فى سنة ١٩٣٧ نحو ١٩٨,٠٠٠ طن قائم، أى أن الإنتاج المصرى الكلى من اللحوم فى سنة ١٩٣٧ كان ٢٨١,٠٠٠ طن يقابله ٣٥٤,٠٠٠ طن فى سنة ١٩٤٧ يسفر ان عن ١٤٠,٠٠٠ و ١٨٧,٠٠٠ طن صاف على التوالى ، أى أن النصيب الفردى من اللحم الصافى فى سنة ١٩٣٧ كان نحو ٨,٧٥ كيلو جرامات ارتفع فى سنة ١٩٤٧ إلى نحو ٩,٣١ كيلو أى أن الزيادة فى النصيب الفردى كانت حوالى ٠,٥٦ من الكيلو للفرد يقابلها عجز فى الحبوب مقداره ٧ كيلو جرامات للفرد ، ومنشأ هذا العجز هو زيادة النسبة الحيوانية ـ الأرضية ، فهل من الصواب أن نزيد نصيب الفرد من اللحم بهذا القدر الضئيل ونحرمه من قدر أكبر من الحبوب ؟ إن خبراء التغذية لا يقرون مثل هذا الاستبدال .

سياسة الاكتفاء الذاتى :

يبلغ العجز الظاهر بين الاستهلاك وبين الإنتاج المحلى نحو ٧٪ من الانتاج المحلى ، فإذا فرض أن جارينا المنادين بالاكتفاء الذاتى ، أى بمنع الاستيراد والعمل على زيادة الانتاج المحلى حتى يتوازن الانتاج مع الاستهلاك لزدنا من مشاكل الميزان التجارى ، إذ تقدر وزارة الزراعة مساحة الأرض المنزرعة أعلافاً بنحو ٢٣٪ من المساحة المحصولية أى نحو ٢,١٠٨,٣١٠ أفدنة ، فلو أردنا زيادة الإنتاج الحيوانى بنحو ٧٪ عن طريق التوسع الأفقى أى عن طريق زيادة أعداد الحيوانات اللحمية وخاصة الماشية لوجب أن نزيد المساحة العلفية بنحو ٧٪ أيضاً أى بنحو ١٤٧,٠٠٠ فدان محصولى ، فمن أين نأتى بها فى المستقبل القريب خصوصاً أن الزيادة فى المساحة المحصولية فى الفترة بين سنة ١٩١٧ و ١٩٤٧ كانت بمعدل ½٪ فى السنة من المساحة المحصولية لسنة ١٩١٧ ، والزيادة فى السكان فى نفس الفترة كانت بمعدل ½١٪ فى السنة . ويتضح من هذا أن الحل الوحيد الذى يتبادر إلى أذهان البعض هو استقطاع هذه المساحة من مساحة زروع أخرى كالقمح مثلا . ولكن إذا علم أن فدان القمح الواحد قد ساهم بنحو ٢٨ جنيهاً فى الدخل القومى المصرى لسنة ١٩٥٤ لبلغ الفقد بسبب هذا الاستقطاع نحو ٣,١١٦,٠٠٠ جنيه يقابله ما تدفعه مصر نظير استيرادها اللحوم من الخارج ، وقد قدر هذا بنحو

١,٥٠٠,٠٠٠ فى السنة ، أى أن الخسارة الناتجة من محاولة الاكتفاء الذاتى هى نحو ١,٦١٦,٠٠٠ جنيه يضاف إليها ثمن ٧٣٥٠٠٠ إردب قمح يجب استيرادها حتى تكفى حاجة الاستهلاك المحلى منه ، ونحن كما يعلم الجميع بلد مستورد للقمح ، فإذا فرضنا أن ثمن الإردب المستورد تسليم الاسكندرية هو جنيهان فقط لبلغت قيمة القمح الواجب استيراده نحو ١,٤٧٠,٠٠٠ جنيه ، ومعنى هذا أن تحقيق الاكتفاء الذاتى فى اللحوم عن طريق استقطاع مساحة القمح للتوسع فى إنتاج الأعلاف لن يسفر عن توفير أى قدر يعتد به من العملات الأجنبية ، وسينشأ عنه هبوط فى الدخل القومى الزراعى يقدر بنحو ٣,١٢٦,٠٠٠ جنيه ، وإذا أردنا تحقيق هذا الاكتفاء الذاتى عن طريق الاستقطاع من مساحة القطن لكانت الخسارة أكبر ، إذ أن الفقد فى محصول القطن سيكون نحو ٥٠٠,٠٠٠ قنطار ثمنها تبعاً لأسعار سنة ١٩٥٤ نحو ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقابل ذلك الزيادة فى الإنتاج الحيوانى وهى مقدرة بنحو ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه فتكون الخسارة الناتجة هى ٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبا .

الحلول المقترحة :

مما سبق يتضح أن محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى من اللحوم عن طريق زيادة نسبة مساحة الأرض العلفية حتى يزيد عدد الوحدات الحيوانية هى محاولة خاسرة من الناحية الاقتصادية ، كما هى خاسرة من ناحية التغذية . لهذا يجب الابتعاد عن مثل هذه الحلول ، كما يجب السعى لإيجاد حلول أخرى . ومن أمثلة هذه الحلول :

١ — عدم ذبح العجول الجاموسى الصغيرة . ويبلغ عدد إناث الجاموس البالغة نحو ٧٨٠,٠٠٠ جاموسة ، وإذا فرضنا أن ثلثيها يلد مرة فى السنة فان إنتاجها من ذكور الجاموس يقدر بنحو ٢٦٠,٠٠٠ رأس تباع فى العادة وزنة الرأس منها ٤٠ كيلو جراما فإذا ما ربيت إلى تمام السنتين لزاد وزن الرأس منها نحو ٤٠ كيلو ولبلغت الزيادة فى إنتاج اللحم الصافى نحو ٤٥٠٠ طن ، وهو يوازى ثلث الكمية المستوردة سنوياً . . .

٢ — حسن استعمال العلائق ، وذلك بتوجيه الطاقة الإنتاجية العلفية توجها سليما يحقق أكبر زيادة ممكنة فى الإنتاج الحيوانى ، ومن باب الاتفاق أن هذا الموضوع هو الذى يتناوله زميلنا فؤاد بدر أستاذ التغذية الحيوانية المساعد بكلية الزراعة فى جامعة الأسكندرية بالدراسة فى محاضرة عامة يلقيها الليلة بتلك الجامعة . وقد احتسب سيادته مقدار البروتين المهضوم D. P. والمواد الغذائية المهضومة T. D. N. فى الاعلاف المصرية فوجد أن بالبرسيم والدريس والتبن من البروتين نحو ٨٨٣,٠٠٠ طن ، ومن المواد الغذائية المهضومة نحو ٤,٥٢٩,٠٠٠ طن ، وهذه المقادير وحدها تكفى لتغذية الأبقار والجاموس المصرية جميعها على أساس أن أوزان وإدرار أفرادها يفوق المتوسط العام فى مصر ، ويبلغ فى بعض الحالات الضعف . ومعنى هذا أنه لو أحسن استغلال البرسيم والتبن والدريس بتوزيعها على مدار السنة بطريقة سليمة تتفق مع احتياجات التغذية الفعلية بدلا من الاسراف المتلف فى استعمال البرسيم فى نصف سنة فقط ، فقد يمكن الوصول إلى زيادة أوزان العجول الناتجة ، وإلى زيادة ادرار اللبن ، كما يمكن فى هذه الحالة زيادة الوحدات الحيوانية بالقدر الذى يتفق مع مقدار المواد الغذائية المهضومة T. D. N. المستمدة من الشعير والفول والكسب والردة ورجيع الكون وهى تقدر بنحو ٤٦٩,٠٠٠ طن ، ويعادل ذلك ١٠ ٪ من المواد الغذائية المهضومة المستمدة من البرسيم والدريس والتبن ، وقد يسفر هذا عن زيادة إنتاج اللحم بنحو ١٠ ٪ أى بالقدر الذى يغطى العجز الحالى . وجدير بالذكر الإشارة إلى أن مقادير العلائق اللازمة للأغنام والحيوانات الأخرى لم تحتسب ، إذ يقابل ذلك اغفال احتساب المواد الغذائية المهضومة التى تستمد من أوراق وطراطيف الذرة والمراعى بعد حصاد الزروع وبعد جنى القطن وبعد حش البرسيم .

ويرى سيادته أن تنظيم استعمال العلائق هو الحل السريع الذى به يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى والاستغناء عن مقادير اللحوم المستوردة الآن والبالغة نحو ١٠٪ فى مدى قليل ، ويمكن لوزارة الزراعة أو الوحدات المجمعة أن تحقق هذا التنظيم بإقامة صوامع Silo للبرسيم الأخضر ، ومحطات تجفيف صناعى له تحفظه على مدار السنة ، ويمكن استعمال بعض التبن فى موسم البرسيم ، كما يمكن

إرشاد الزارع المصرى إلى الاستفادة من العلائق أقصى استفادة ممكنة ، ويرى سيادته منع تصدير الأعلاف المركزة جميعها ، والعمل على تنظيم تجارتها واستعمالها ، ويتحقق ذلك بتسليم جميع أنواع الكسب ورجيع الكون ، ومخلفات مصانع النشا والبيرة ـ إلى مؤسسات تصنع العلف كى تقوم بتصنيعه بالنسب السليمة تبعاً لمختلف الاستعمالات الإنتاجية ، ثم تباع هذه العلائق للزراع بأسعار تحقق لتلك المؤسسات التصنيعية ربحاً معقولا .

٣ ــ وثم إجراء آخر ربما يحسن أن يصحب عملية تنظيم استهلاك مواد العلف ، وهو أن يتم إبدال ماشية أجنبية بالقطيع الحيوانى المصرى إما عن طريق استيراد الطلائق الأجنبية ذات الجدارة العالية لتركيز دمها فى الماشية المصرية أو عن طريق استيراد قطعان أجنبية وإكثارها محليا ثم بيعها إلى الزراع بعد أن تتأقلم ، كما يحسن تعديل نسب الحيوانات المختلفة فى القطيع المصرى بخفض نسبة حيوانات العمل الحالية وهى ٤٠٪ إلى نسبة أقل ، وهذا يمكن تحقيقه بالميكنة التدريجية للزراعة ، وبتحسين سبل النقل . وهذان الإجراءان : الاستبدال التدريجى للقطيع ، وتغيير نسب أفراده ، يعتبر أحد الوسائل التى ربما يحسن اتباعها حلا لمشكلة الإنتاج الحيوانى اللحمى واللبنى فى المدى المتوسط .

٤ ــ هذه الوسائل جميعها تدخل فى نطاق التوسع الحيوانى الرأسى . أما التوسع الأفقى فهذا لا يمكن تحقيق شىء منه إلا بتحقيق التوسع الزراعى الأفقى بصفة عامة ، أى بزيادة الرقعة المزروعة الآن . والمعروف أن مصر الآن مجدة فى استصلاح واستزراع نحو مليونى فدان أكثرها من أراض صحراوية وبعضها فى شمال الدلتا ، لهذا فقد يكون من الأوفق أن يوصى المشتغلون بوضع أسس السياسة الزراعية ، بضرورة اهتمام المؤسسات الخاصة بعمليتى الاستصلاح والاستزراع كمؤسسة مديرية التحرير واللجنة العليا لاستصلاح الأراضى البور والهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف وغيرها ـ بالتوسع فى إنتاج البرسيم والبرسيم الحجازى وغيرهما من الأعلاف الخضراء ، وبالتوسع فى إنتاج الماشية والأغنام الأجنبية حتى يمكن مواجهة أزمة اللحوم التى سوف تميل بطبيعة الحال إلى الاشتداد تبعا للزيادة المنتظرة فى السكان ، تضاف إلى هذا الفوائد الكبيرة

التى ستعود على هذه الأرض الجديدة نظراً لتوافر المواد العضوية المخصبة المتخلفة عن مثل هذا التوسع الحيوانى .

وجدير بالذكر القول بأن هذا التوسع الأفقى لن يسفر عن زيادة نصيب الفرد من اللحوم ، إذ أن الزيادة المترتبة عليه فى إنتاج اللحم ، بعد تمام استصلاح واستزراع هذه الأراضى بعد ثلاثين عاماً على الأقل ستقابلها زيادة فى السكان ، وبذلك يظل نصيب الفرد من اللحوم عند مستواه الحالى .

رأى السيد الدكتور حيدر عون

سيدى الرئيس ، سادتى :

مشكلة الليلة هى مشكلة إنتاج اللحوم ، بل هى مشكلة الثروة الحيوانية . . . وتدل التقديرات التى قدرت وذكرت فى هذه الجلسة على أن متوسط نصيب الفرد ١٠ كيلو جرامات من اللحم و ١٢٠ رطلا من اللبن . وهذا فى ذاته يدل على أن هذا يعتبر الحد الأدنى لمستوى المعيشة فى البلاد المتمدنة . ومن الطبيعى أن تكون هذه الثروة متوسطة بنسبة الغذاء الناتج فى مصر .

والغذاء الناتج فى مصر يتراوح بين ٣٠ و ٣٢ مليون طن من البرسيم ، ومليون وربع من العلائق المركزة ، وثلاثة أرباع المليون من الألبان .

وحسب تغذية الحيوانات فى فصل الشتاء يتضح أن التغذية الحالية يمكن أن تتكلف ٢٥ مليوناً من الأطنان ، أى أن هناك فائضاً يمكن توفيره بحسن سياسة إنماء البرسيم واستغلاله يتراوح بين ٥ و ٧ ملايين من الأطنان ، أما فى الصيف فإنه إذا حسبت تقديرات تغذية الحيوانات على أساس معدل التغذية فى الشتاء فى مصر كانت تغذية الحيوانات ثلاثة ملايين عليقة مركزة ، ومليون ونصف مليون عليقة أتبان ، أى أن عندنا فى مصر أتبانا تعادل نحو مليونى طن .

وهذا الوضع يحدد امكان التوسع فى حمولة الأرض ، وحمولة الأرض كما نعلم ٢٩٠٦ من ١٠ آلاف رأس من الماشية الكبيرة و ١٦٥٠ من ١٠ آلاف رأس من الماشية التى فى دور النمو .

وهذه الأرقام فى حد ذاتها تحدد مدى إمكان التوسع فى رقعة الأرض ، وبالتوسع فى حمولة الأرض على هذا الأساس وعلى أساس الكفاية فى البرسيم لا يمكن أن تزيد الحمولة عن ٢٥٪ من القدر الحالى ، وهذه الـ ٢٥٪ فى حدود المعدلات الحالية للاستهلاك لا يمكن أن تكفى أكثر من ١٧ سنة قادمة على حساب المستوى الذى نحن فيه اليوم .

فمثل هذا الوضع فى ثروة تنتج لحما بقدر قليل يحتم علينا أن نحتفظ بالتوازن بين الثروتين ، وهذا ينشىء سؤالا خاصاً بالاستيراد : هل يمكن أن نسد كفاية مصر أو تظل كفاية مصر من اللحوم تعتمد على الاستيراد ؟ وهذا تعارضه بعض الآراء . أولا ـ لأن الثروة الحيوانية تنتج لحما وتنتج لبنا ، وهذا اللبن ينتج غذاء رئيسيا لسكان مصر وهو الجبنة القريش التى هى غذاء أكثر الفلاحين المصريين ، فإذا قللنا الرقعة الزراعية التى تمد الثروة الحيوانية باللحم ، فمعنى هذا أيضا أننا سنحرم البلد من إنتاج اللبن وهو مادة غذائية هامة .

وثانياً ـ إذا اعتمدنا على استيراد اللحوم من الخارج وأردنا أن نضع محصولا آخر من المحاصيل الزراعية فليكن ، ولكننا نعرف أن القطن فى بعض الأوقات يرتفع سعره جداً ، ففى هذه الحالة يمكن أن نحصل على عملة أجنبية كبيرة نستورد بها لحماً ، ولكن إذا تصادف بعد إنماء محصول القطن والانتهاء من إنتاجه وجنيه أن هبط سعره هبوطاً عالمياً لكان معنى ذلك أننا سنخسر من الناحيتين ، ناحية العملة الأجنبية ، وعدم تمكننا من الحصول على اللحوم ذات السعر الكبير .

والناحية الثالثة ـ أن الاستقرار الداخلى أساسه المواد التموينية ، فكلما توفرت المواد التموينية كان هذا أجدى على البلد فى استقرارها ، والناحية الرابعة أن إنتاج اللحوم عملية تشبه عملية التصنيع ، أى أننا نعطى للحيوان الصغير مواد خاما هى المواد الغذائية لإنتاج اللحم ، ومن المسلم به أن أرخص أنواع الإنتاج لأى بلد هو ما تنتجه محلياً ، لا التى ينتجها الغير بأجور عمال وتكاليف أخرى ثم يبيعها بسعر كبير ، ثم إننا نحتاج إلى السماد الناتج من هذه الثروة الحيوانية للبلاد . وقد قلنا إن التوسع فى الأرض لا يسد حاجتها بالمستوى الذى درجنا عليه وهو مستوى ١٠ كيلو جرامات و ١٠٠ رطل لبن ، وفى هذه الحالة لا بد أن نتجه

لتحسين الأنواع أولا ، وتهيئة الظروف الغذائية والصحية التى تسمح لنا بأن نرتفع بالإنتاج ثانياً ، وأن ننظم هذه الثروة فى استهلاكها ، فلا نبقى منها إلا ما يبلغ أقصى حد فى إنتاجه ، فمثلا ماشية اللبن يرفض منها ما يقل إنتاجه من اللبن ويمكن إحلال آخر محله يكون أعلى إنتاجا .

هذا وأهم ملاحظة فى مصر أن الإنتاج من المواشى سواء أكان ذكراً أم أنثى يذبح قبل أن يصل إلى الحد المتوسط للبيع ، فمثلا العجل البقرى يذبح قبل أن يبلغ وزنه الذى أراه أنا شخصياً وهو ٢٢٠ أقة أى ٢٦٤ كيلوجراما .

والعجل الجاموسى هو مصدر كبير جداً من مصادر اللحم ، فنحن نذبحه صغيراً جداً ، ثم نقول بعد ذلك إنه ليس عندنا لحم ، مع أننا يمكننا أن نحوله إلى نوع من اللحم الصغير المماثل للحم الكندوز يزن نحو ٢٥٠ أقة ، وبذلك تزيد كمية اللحم اللبنى إلى أربعة أمثاله ، هذا إذا أمكننا أن نحمى هذا العجل من سكين القصاب ٤٥ يوما .

وهذا الإجراء لا يحمى العجل الجاموسى الصغير أو اللبانى الرضيع فقط ، بل يحمى العجل الجاموسى الرضيع ويتيسر للجزار بيعه ، لأن هذا النوع لديه فى دكانه .

ولو نظرنا إلى مقطوعية الماشية المصرية لوجدنا أنها تتكون من :

٤٠ ٪ من اللحم البقرى
١٧ ٪ من أنثى البقرى الجاموسى
١٨ ٪ من العجول البقرى الكبيرة
١٤ ٪ من اللبانى
١١ ٪ من العجول التى دون السن

وهذا التقدير طبعاً حسب بعد مراجعة الاحصاءات المختلفة ، وإذا نظرنا إلى نسبة ما يذبح من الإناث الجاموسى الكبيرة لوجدنا أنها ١٢,٥ ٪ بينما هى من البقرى نحو ٣٠ ٪ والعكس صحيح بالنسبة للحيوانات الصغيرة ، يعنى أن الحيوانات

الصغيرة يذبح منها نحو ٣٠٪ من الإنتاج و ١٣٪ من الذى سنه سنة ونصف حتى ثلاث سنوات .

وإذا أمكننا أن نعدل عن طريقة الذبح وحمينا الذكور والإناث فى طور النمو إلى أن تصل إلى أعلى مستوى من اللحم لأمكننا أن نذبح نحو ٨٠٪ من المقطوعية الحالية اليوم وهذه الـ ٨٠٪ تتكون من جزءين : جزء من العجول الجاموسى الإناث ، وجزء آخر من الإناث التى كانت ستذبح وكانت نحو ١٧٪ تعطينا الـ ٥٠٪ التى وفرناها إلى أن نتتج العجول الجاموسى فيكون مجموع الزيادة ٨٠٪

وهذه السياسة تستلزم ناحية واحدة هى تشجيع الأفراد على أن يمارسوا هذا الإنتاج ويربحوا منه . والشىء الملاحظ اليوم أن أغلب المربين قد انصرفوا عن تربية الماشية فلا يجد الفلاح أمامه طريقا غير عرض حيوانه فى السوق فيتلقفه الجزار لشدة حاجته إلى اللحوم ، بل إنه بجوار المجازر الحكومية الآن توجد أسواق لتجارة الإناث لا الذكور ، وهذا يقتضى منا أن نشجع التربية وأن نيسر للمربى أن يربى ، وأول مشكلة تواجهه الآن هى التسعيرة الحية ، فالتسعيرة الحية للحيوان القائم ١٣ قرشاً للأقة ، وهذا سعر غير عملى اطلاقاً . ولا يتعامل به أى شخص فى مصر ، فالأسواق تبيع اليوم بثمن ١٨ قرشا و ١٩ للأقة ، والجزار يشترى بهذا السعر بالذات .

فالمربى يربى ويضطر للبيع بسعر ١٣ قرشا ، ويجب فى هذه الحالة أن نلغى هذه التسعيرة ولا نرفعها ولا يجوز رفعها ، والشىء العملى الواجب هو أن تلغى هذه التسعيرة .

هذه هى أول نقطة يجب أن نفكر فيها ، والنقطة الثانية هى تيسير توزيع الأعلاف الصيفية كالكسب . وهناك بعض أفراد يمكنهم أن يأخذوا حاجتهم من الكسب ، لأنهم يملكون أكثر من ١٥ رأسا ، أما الآخرون فيشترون الكسب من السوق السوداء . والذى أعلمه أنه يباع بـ ١١ جنيها للطن ، والنقطة الثانية أن الفلاح بطبيعته فى بعض المواسم تصادفه بعد انتهاء الغذاء الموجود لديه ظروف عسيرة فى زراعته وفى قلة المال الذى لديه ، وفى قلة غذائه ، فيلجأ إلى بيع

الحيوان الذى لديه ، وهذه الحالة يجب أن نحاول علاجها ، فبدلا من أن نوصل الحيوان إلى يد الجزار لكى يذبحه نوجهه إلى جهة الإنتاج ، وجهة الإنتاج يجب أن تكون اتجاها تعاونيا أكثر منه اتجاها فرديا . والاتجاه التعاونى موجود فى الاصلاح الزراعى والمناطق التى بها فلاحون ، وفى الوقت نفسه يمكن توجيه هؤلاء الفلاحين إلى تنظيم جمعية تعاونية يشتركون فيها جميعا بحصة من الرقعة الزراعية التى ملكوها .

ويمكن جداً أن يوجه المنتفعون فى أرض الإصلاح الزراعى إلى تكوين جمعية تعاونية لهم يتعاونون فيها على تربية عجول تسمين جماعية ويكون أساس اشتراكهم فيها وحدة الأرض الزراعية وهى ربع فدان يزرع محصول علف طول السنة ، وبهذا الموضوع يمكن جداً أن تنهض تربية الحيوان نهوضا كبيراً ، ويذكرنا هذا بنظام المشاركة الذى كان موجوداً قبل قيام الثورة ، وهذا المشروع بالذات يمكن الفلاح من الحصول على جميع نتاج حيوانه بعد أن يأخذ الإصلاح الزراعى حسابه ، وقد سبق لى أن قدمت مشروعا كهذا للجهة المختصة .

والشىء الآخر أنه يمكن أن ينشأ بجوار هذا مشروع آخر للتسليف على حيوانات النمو أساسه نفس السياسة المتبعة فى المشروع الذى قدمته الآن . أى أن أى فلاح محتاج إلى نقود يحصل على مبلغ يتراوح بين ٥٠ و ٧٥٪ من ثمن حيواناته ، فإذا ربى بعد ذلك أعطى له جزء منه .

والنقطة التى أعتقد أنها أساسية فى تنمية الثروة الحيوانية لتوفير اللحوم هى ـ كما قال السيد الوزير وكما قال إخواننا ـ أنه يجب تنشيط سوق اللبن ، لأن سوق اللبن هو السوق الوحيد الذى يجعل الثروة الحيوانية ذات قيمة وفائدة مادية ، ولهذا اعتقد أنه كلما تمكن الفلاح فى الجمهورية المصرية من أن يتصرف فى لبنه بقريته تيسر لكل فلاح أن يستغل الثروة الحيوانية ويزيد من الإنتاج ، وفى هذه الحالة يمكننا أن نوفر الثروة الحيوانية .

الأسئلة والمناقشات

السيد المهندس الزراعى عمر طراف :

هناك نقط كثيرة تستوجب التعليق ، ولكننا لضيق الوقت نرى البدء فى تلاوة الأسئلة .

السؤال الأول :

ما قيمة ما يتوافر من البروتين الحيوانى إذا نفذ برنامج تربية الأسماك وهلا يرى سيادة الوزير أن الأسماك يجب أن تكون مصدراً شعبيا رخيصا للبروتين الحيوانى مع طول شواطىء مصر ؟ .

السيد المهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى :

إننى ذكرت موضوع الأسماك كمثل من أمثلة امكانيات التوسع فى مصدر اللحوم ، وقلت إنها إمكانيات كبيرة ، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الكافى والمشروعات الموضوعة الآن هى أساس تنمية هذا الاستغلال .

وقد ذكرت هذا ، لأننى أرى أن مصر يجب أن تعتمد اعتماداً أساسياً على إنتاج اللبن ، وأن اللحوم يجب أن تكون إنتاجاً ثانوياً ، وأعتقد أن من المستطاع زيادة عدد الحيوانات أو زيادة حمل الأرض من الحيوانات ، والمهم هو البناء الرأسى ، ويكون بتغيير نوع الحيوان بأن يكون حيواناً اقتصادياً ، وأن يكون مزدوج الغرض (اللبن واللحم) .

والمصادر الأخرى التى ذكرت الكثير منها بعيدة عن نطاق الإمكان التنفيذى ولكى نحصر كل التوسعات يتطلب منا هذا إمكانيات غذائية غير متوفرة ، فى الحاضر وفى المستقبل ، والجوهر الحقيقى هو أن نرتفع بإمكانيات إنتاج الحيوانات ، ويجب فى الحيوانات التى تستخدم فى الذبح أن تأخذ درجة التسمين الاقتصادى .

أما موضوع السمك والدواجن والأغنام . . فإن الفكرة فيه أن الأسماك

بالنسبة لمصر تعتبر الآن غذاء غالباً وليست غذاء شعبياً ، بينما هى فى البلاد التى تستغل السمك استغلالا كبيراً تعتبره استغلالا شعبيا ، وهذا هو هدف المشروعات .

وأول ما يجب أن يراعى أساسيا فى إنتاج الأسماك هو أن يعرف ما هو نوع السمك الموجود ؟ وما هى الأماكن الغنية به ؟ وعلى أى الأبعاد وأى الأعماق يكون صيده ؟

وأول ما يجب فى ذلك أن تستقصى جميع السواحل المصرية والأماكن التى يمكن أن يكون استغلال الصيد فيها استغلالا اقتصاديا .

والفكرة العامة هى أن البحر الأحمر أغنى من البحر الأبيض ، ولهذا وجهت إليه الأنظار ، وانشئت فيه محطة للصيد وللحفظ ولنقل السمك من أماكن الصيد إلى أماكن الاستهلاك ، وهذه عملية رئيسية ، ولهذا كان البرنامج هو : الطريق ، ثم التبريد ثم النقل .

والحاجة الأخرى فى هذا الموضوع هى عملية الصيد نفسها . . فلا زال الصيد فى مصر تستخدم فيه مراكب الصيد وأدوات الصيد البدائية ، ولذلك لا يمكن لهذه المراكب أن تصيد فى المناطق البعيدة عن الشاطىء .

ويحضرنى مثل بسيط هو أن أحد الإخصائيين قال مرة : إذا لم تأت مركب من مراكب الصيد بكمية كبيرة من السمك ، فلما سأل فى ذلك قيل له : إن البحر هائج ، ولكنه لم يجد هياجا فى البحر ، بل عرف فى نفس اللحظة أن المركب نفسها هى التى لا تصلح للصيد ، لا هياج البحر .

اتخذ بعد ذلك إجراء لمعرفة أحسن نظام للصيد ، وأؤكد لكم أنه إذا تم هذا النظام فسيزيد من كمية الأسماك بدرجة كبيرة جدا تهبط بأسعاره مباشرة .

والنقطة الثانية هى الصيد الداخلى . . . فعملية صيد الأسماك من البحيرات تستوعب كل ما فيها ، ولهذا أنشئت ثلاث محطات لتوليد الأسماك لكى تربى وتتغذى بها كالحقل تزرعه ثم تحصد ما فيه ، وهى : منطقة السرو ، والمكس ، والقناطر ، لوجود الأنهر والرياحات .

ومن حسن الحظ وجود مطار النزهة الذى يستخدم الآن كأحسن حقول

التجارب وإذا طبقت كل هذه النتائج على البحيرات الكبيرة توافرت الأسماك بدرجة كبيرة جداً .

والنقطة الثالثة هى الإحصاءات السمكية : فنحن نمنح تصريحات . وليست الفكرة هى منح هذه التصريحات على أساس المساحة ؟ بل يجب أن تمنح على أساس السمك ، ولهذا استحضرنا احصاء يدلنا على الإمكانيات السمكية الموجودة فى السطوح المائية ، وكل هذا يقرب كمية المستهلك .

هذا والتجربة الأخيرة ، وهى تجربة تربية السمك فى حقول الأرز ، متبعة فى بعض البلاد ، وبنجاحها يصبح السمك موجوداً فى مناطق لا يتسرب منها إلى المدن الكبيرة ، بل يخصص لذوى الدخول المتواضعة وهم الذين لا يجدون من البروتين الكميات الكافية ، وهذا هو ما أريد أن أقوله بخصوص الأسماك لكى تكون غذاء شعبياً .

السؤال الثانى : هل يوجد فى مصر علائق كافية للتوسع فى الإنتاج الحيوانى حتى يمكننا رفع المستوى الغذائى للفرد فى مصر مع العلم بأن مجموع العلائق المصرية لا يزيد عن ٥,٥ ملايين من أطنان النشا . . إنى أرى أن المشكلة ليست مشكلة زيادة حيوانات فحسب ، بل هى البحث عن مصادر علائق مصرية يمكنها تغطية التوسع فى الإنتاج الحيوانى .

السؤال الثالث : أعتقد أن تمويل انتاج اللبن جعل اللحم ثانويا لا يحل مشكلة البروتين ، ذلك لأن كمية البروتين فى اللبن أقل مما فى اللحم ، لأنه رغم أن الكفاءة التمويلية لمواد العلف فى اللبن عالية عن اللحم فإن نسبة البروتين فى اللبن أقل مما فى اللحم ، فما رأى سيادتكم فى ذلك ؟

السؤال الرابع : لماذا لا تفكر فى حل مشكلة اللحم حلا جزئيا على الأقل بتشجيع التغذية النباتية الصحيحة ؟ كما فى كثير من جهات الهند ؟

السيد المهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى :

أولا — أبدأ بالسؤال الأخير ، وأظن أن هذه عادة بدائية وليست عندنا مشكلة تضطرك لإرغام الناس دون رغبتهم .

والموضوعان الثانيان مرتبطان بعضهما ببعض ، والواقع أن السؤال الخاص بالعلائق قد تضمنه كلامى . وأعتقد أن خطأ التفكير ليس فى زيادة عدد الحيوان ، بل هو فى زيادة الكفاية الإنتاجية الفردية أو الاستقلال الاقتصادى الصحيح للمواد الغذائية الموجودة المحددة فى الوقت الحالى ، وعلى العكس كان هناك اقتراح من عدة سنوات يتضمن زيادة حمولة الأرض بالحيوانات وكنت معارضاً فى هذا الذى سيحصل ، لأنه سيحدث تطوراً فى عدد الحيوانات فتقل دواب الحمل ، وطبعاً يزيد فى مقابل ذلك اللبن واللحوم ، وهذا تطور أو تحول إلى ناحية قلما تمكن وسائل النقل من أن تساير هذه العملية .

ثانياً — المشاهد من الإحصاءات الأخيرة أن عدد الذكور يقل ، وأن عدد الاناث يزيد ، وهذا اتجاه نحو التربية ، كذلك يلاحظ أن استخدام الآلات العملية هو الذى ينقل الحيوان من استخدامه فى العمل إلى استخدامه فى الأغراض الرئيسية .

والاقتراح الواجب التنفيذ ، والذى جرب فعلا وظهرت نتائجه هو أن تحل محل الحيوانات الحالية حيوانات ذات كفاية إنتاجية عالية ولها قدرة على استغلال مواد العلف استغلالا صحيحاً ، وتكون مرباة تربية أساسية من أجل اللبن ، وفى نفس الوقت تنتج لحماً أكثر من الحيوانات الحالية ، فتؤدى عملين فى وقت واحد : أولهما أنها تحول العملية من إنتاج غير اقتصادى إلى إنتاج اقتصادى وهنا تأتى مشكلات التوزيع والسعر . . الخ ، وإذا كان الانتاج نفسه اقتصاديا تكون العملية وافرة الكمية ، مناسبة السعر وتوفر ربحا كافياً للمنتج .

والمعروف اقتصادياً أن أحسن استغلال لقطعة أرض محددة هو استغلالها عن طريق اللبن .

وموقعنا فى مصر يلزمنا أن نبنى ناطحات السحاب . فإنتاج اللبن هو الواجب ، ولكن لا يكون إنتاجا للبن فقط ، بل أيضاً يكون إنتاجا للحم ضمنا ، وضربنا أمثلة على أن بلاداً كثيرة تربى حيوان اللبن وتستخدمه هو نفسه فى كفاية البلد من اللحوم ، وقلنا إنه توجد بلاد فى أمريكا قسمت نفسها قسمين: القسم الفنى ينتج بالطريقة التى تكلمنا عنها ، والقسم الآخر مستواه منخفض ويعمل لإنتاج اللحوم ، وهذا يتضمن جواب السؤال الأخير ، إذ أننا نستخدم حيوانات اللبن

فنقلل بالتالى من إنتاج البروتين . فحيوان اللبن هو نفسه الذى ينتج اللحم وينتج بروتين اللبن ، وهو على هذا يكون خير استغلال اقتصادى لمواد محددة عالية بأرض غنية تؤدى خدمات أكثر مما يطلب من أرض أقل جودة ، وهذا فى رأيى هو الوضع ، خصوصاً أن الاعتراضات التى بدت يوما ما أمامى هى أن القائمين بالعمل فى القسم البيطرى حين إجراء هذه التجارب كانوا يعرفون أنه لابد من حدوث تقدم فى استخدام الآلات وكان لابدأن يكون هذا التقدم فى القوة الشرائية ، وزيادة الاستهلاك وإقبال الناس على هذه المواد .

ومن حسن الحظ أن مصر ابتدأت فى هذا منذ مدة طويلة فنفذت كثيراً من الإنشاءات الحديثة ومنها مديرية التحرير على سبيل المثال .

السؤال الخامس : وإنى أوجهه إلى الدكتور مراد : « عند مقارنة استهلاك الفرد للحبوب بينت أن سنة ١٩٤٧ كانت فى متوسطها أقل من سنة ١٩٣٧ وعزوت ذلك لطغيان أو منافسة الحيوان للإنسان فى رقعة الأرض ، هل ادخلت فى حسابك زيادة السكان ومتوسط غلة الفدان خصوصا أثناء سنوات الحرب وقلة الوارد من السماد الكيماوى أى أنه كان هناك عامل آخر يتصل بالتحليل الإحصائى .

السيد المهندس الزراعى الدكتور على مراد :

الواقع أن ما حاولت أن أفسره هو أن الاتجاه العام يبين أن نصيب الفرد من الحبوب فى تدهور مستمر ، إذ أن هناك ٧ كيلو جرامات فرقا فى نصيب الفرد بسبب التدهور ، وقد استبعدنا هذا التدهور الإنتاجى عن نصيبه فى الرقعة الزراعية ، ووجدنا بعد ذلك أن حمولة الأرض من الحيوان زادت فجعلت العجز يزداد أكثر .

السيد الدكتور حيدر عون :

هناك نقطة اريد أن أوضحها ، وهى نصيب الفرد من البروتين فى مصر ، فقد قال الدكتور عباس الأتربى أن نصيب الفرد ٣٠,٦ . . . الخ « ولو حسبنا هذا كله لاتضح أن نصيب الفرد ٤٠ جم ، وأعتقد أن هذه كمية ليست وافية .

فانجلترا مثلا تقدم للشخص الذى وزنه ٧٠ كيلو (١٠٠ جم) وأمريكا تقدم ٧٥ جم ، ونحن نقدم ٤٠ .

وهناك نقطة أخرى أحب أن أقولها ، وهى أن المشاهد أننا نحتاج إلى أقل كمية من البروتين الحيوانى ، فالطيور الأجنبية يقدم لها بروتين حيوانى ، أما نحن فعندنا نقص فى البروتين الحيوانى ، فقد هبط عندنا من ٢٠ إلى ١٣ وهذه ظاهرة تحتاج إلى بحث .

وعندنا فى كلية الطب تجرى تجارب على الإنسان نفسه ويبحث فيها متوسط الفرد ، وكم يحتاج إلى بروتين حيوانى .

والنقطة الثانية أن الدكتور مراد ذكر بقية الدواجن ، فقال ربوا دواجن وأكثروا من الدواجن ، فلماذا نوجه أنفسنا إلى الطيور ؟

إن إنتاج البيض ١٠ ٪ واللحم واللبن نسبتهما أعلى من هذه النسبة بكثير وأعتقد أن الاتجاه الآن نحو إنتاج بيض ولحم ودواجن ، وأكرر القول بأننا يجب ألا نذبح حيوانات صغيرة .

السيد المهندس الزراعى عمر طراف :

الواقع أن المناظرة شيقة جداً ومفيدة ، أما فيما يتعلق بتنظيم العلف وتنظيم الذبح فعلينا أن نحسن إنتاجنا ، وعلينا أن نمنع ذبح بعض الحيوانات قبل أن تصل إلى حد معين ، لأننا لو انتظرنا سلالات جديدة فسننتظر وقتاً طويلا .

السيد المهندس الزراعى الدكتور عبد الرزاق صدقى :

إن السياسة السريعة هى حسن استخدام الأعلاف والمواد الغذائية وارتفاع الوزن عند الذبح ، فإننا إذا ذهبنا إلى السلخانة نجد حيوانات كثيرة جداً لا تستحق الذبح .

والإجراء الذى أراه هو تغيير التركيب الرسمى للحيوانات ، لأنك لا تستطيع أن تزيد عدد الحيوانات وتكاليف الإنتاج عالية ، وكل عود برسيم يسقى مياها لا يمكنك أن تربى عليه حيوانا تستغله استغلالا اقتصاديا كبيراً .

إن كل ما نحتاج إليه الآن هو التنظيم الفعلى ، والحزم والدقة ، والتوسع وبهذه الطريقة نصل إلى ما نريد .

السيد المهندس الزراعى عمر طراف : انتهت الندوة ونشكركم .